



PROVISIONAL

A/PV. 2262
9 October 1974

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والثانية والستين

المنعقدة بالمقر بنيويورك

يوم الأربعاء ٩ من تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٠ / ٣٠

(رومانيا)	(نائب الرئيس)	السيد داتسو	<u>الرئيس:</u>
(الجزائر)	(الرئيس)	السيد بوتفليقة	<u>ثم:</u>
(لبنان)	(نائب الرئيس)	السيد قره	<u>ثم:</u>

— مواصلة المناقشة العامة (٩)

القيت الكلمات من :

(بنغلاديش)	السيد حسين
(العراق)	السيد طاقه

— كلمة فخامة الجنرال محمد سياد بري ، رئيس المجلس الأعلى للثورة بجمهورية الصومال
الديمقراطية .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية
لللكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها " بأربع
نسخ خلال ثلاثة أيام عمل " الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بآدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

room LX-2332 الحرس على ادغالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ فان التاريخ النهائي لقبول

التصحيحات سيكون ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

السيد حسين (بنجلاديش) (الكلمة بالانجليزية) : اسمحو لي مرة أخرى أن أجدد لكم تهانينا الصادقة لانتخابكم رئيسا للجمعية العامة وأن انتخابكم الاجماعي لهواشادة بليغة ببلدكم العظيم وشعبه البطل اللذين يحظيان بالاعجاب والاحترام في كل مكان كأناصر لقضايا الحرية والسلام والعدالة . وانني أود أن أشكر كافة الأعضاء الذين وجهوا الينا التحية بمناسبة انضمامنا الى هذه المنظمة لما أعربوا عنه بحرارة من تضامن وتأييد .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن بنجلاديش سوف تبذل سائفي وسعها من أجل النهوض بالأهداف النبيلة للأمم المتحدة . ان قوة التزامنا تنعكس في بيان الاستقلال الذي أصدرناه ، الذي يؤكد تمسك حكومة وشعب بنجلاديش بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها . ان الدور القيم الذي لعبته أسرة الأمم المتحدة منذ زمن طويل يؤكد هذا الالتزام . وان مهمة كبيرة وضخمة تنتظر عددا كبيرا من البشر الذين يعيشون في العالم والذين ينتقلون من العبودية الى الحرية ، ومن الاستغلال الى التحرر الاقتصادي وان المشاكل القديمة تقتضي حولا سريعة لا على مدى عشرات السنين ولكن في خلال الشهر أو الأعوام القليلة القادمة . ان العالم الذي نرجوه هو عالم يمكن فيه للانسانية بأكملها أن تتمتع بالسلام .

وأود أن أقول لكم أن مشاكل بنجلاديش هي صورة من مشاكل العالم الناشئ . فلدينا ٧٥ مليون نسمة يزدادون بمعدل ٣ في المائة سنويا رغم أن أراضينا خصبة ولدينا موارد من الغابات والموارد البحرية وما الى ذلك ، فنحن نواجه الجوع والفقر وسوء التغذية والمرض والجهل والبطالة وان قدرتنا الاقتصادية مازالت جامدة نظرا للاستغلال الذي تعرضنا له في الماضي . اننا ننتج حاليا حوالي ١٢ مليون طن من الأرز بيد أن الاستثمارات في مجال الري وتحسين مستوى البذور والمواد المضادة للحشرات والأسمدة يمكن أن تزيد انتاجنا من الأرز ليصل الى حوالي ٥٠ مليون طن .

ان مواردنا الطبيعية بقيت متخلفة نظرا لافتقارنا الى رؤوس الأموال والعلم والتكنولوجيا وفوق كل هذا افتقارنا في الماضي - الى السلطة السياسية الشعبية التي تقوم باتخاذ القرارات الكفيلة باحداث التطوير . وقد ضحى الملايين من شعبنا في حرب التحرير التي خضناها من أجل الاستقلال وايجاد هذه السلطة الشعبية السياسية . وان الاستقلال يولد فينا الأمل ويتيح لنا الفرصة لتحسين مستوانا .

ان آمالنا ، التي يشاركنا فيها العديد من بلاد العالم النامي قد منيت بضرية قاسية قد تأثرت بسبب التضخم العالمي الذي رفع أسعار المواد . وبالنسبة لبنجلاديش ، كما هو الحال بالنسبة لباقي البلاد ، فان التضخم لم يخلق فقط ضغوطا مؤلمة ، ولكنه خلق نقصا كبيرا في السلع الأساسية . وان هناك تقريرا للخبراء نشر في عام ١٩٧٤ وجاء فيه أن حوالي بليوننا من الأشخاص أو أكثر يقاسون من الجوع وآثاره وأن هناك أكثر من ١٥ مليون طفل يموتون بسبب سوء التغذية في سن الخامسة وهذا يمثل ربع الوفيات في العالم .

هل سيقف العالم عاجزا أم أنه سوف يتصدى لهذا التحدي المؤلم ؟ هل سيبقى ثلث سكان العالم يعانون من سوء التغذية ويموت كل عام ١٥ مليون طفل من آثار الجوع ؟ ان مثل هذه الآلام يمكن مقاومتها عن طريق اتخاذ اجراءات لضمان تقديم المعونات الغذائية في المناطق التي تقاسي من الجوع . وبعد ذلك ننتقل الي الحلول ذات المدى البعيد من أجل زيادة الانتاج الغذائي في العالم . ان الأرض موجودة ، والمياه أيضا ، والسكان موجودين وعلى استعداد لأن يضحوا بالكثير من أجل العمل ومواجهة مشكلة الجوع . ولكن هل سنجد الموارد الضرورية لذلك والاستثمارات التي تمكننا من رفع مستوى الزراعة بصورة شاملة . والتي لا تمثل سوى جزء مما ينفق من أجل اقتناء الأسلحة .

ان الأراضي الجذباء الكثيرة والفقر والكوارث التي حدثت في هندوراس لمهي من الآلام البشعة التي خلفت الكثير من الضحايا ، وبيرو أيضا قاست من ذلك وأنا نعرب عن تعاطفنا مع ضحايا هندوراس وبيرو . ولمواجهة الوفيات والآثار الضارة التي تترتب على الكوارث الطبيعية في العالم ، لا بد من اتخاذ اجراءات وقائية عن طريق عمل شامل في بعض مناطق العالم كمنطقةتنا ونحن ننتمي الى هذه الفئة من البلاد . ولتفادي مثل هذه الكوارث لا بد من اتخاذ اجراءات حاسمة لأن هذه الكوارث تخفض من الجهود الوطنية التي تهدف الى الارتفاع بالمستوى الاقتصادي للبلاد . وان مساعدات الاغاثة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث غير كافية ، والوسائل المتاحة ليست كافية أيضا لمواجهة الكوارث . لذا يجب أن نوجه جهودنا الى التحقيق الكامل للأهداف التي سوف تسمح للمنسق من تحقيق المهمة التي أوكلت اليه . يجب أن نجد حلا لكل هذه الآلام ، وهذا يتوقف على الذين سوف يتخذون القرارات فعليهم مسؤولية ثقيلة .

وفي الأمم المتحدة يمكننا أن نحاول التأثير على هذه القرارات ونؤكد عن طريق صوت الانسانية بأكملها أن هذه الفرصة لا يجب أن نضيعها طالما أن أمام الانسانية فرصة لتفادي الكوارث الجماعية وتنظيم شؤونها من أجل إقامة مستقبل أفضل .

ومن الأفضل أن نتفادي الفشل ، لأنه يجب أن يصل صوت الانسانية الى الذين يتخذون القرارات ، لكي يراعوا هذه الأمور ، وأن تحل محل المصالح الأنانية اطارات جديدة تعمل من أجل المصلحة المشتركة وتفادي الأزمات المستقبلية .

ان الدورة السادسة الخاصة للجمعية العامة لهي دورة تاريخية لأنها أوضحت المشاكل الملحة الموجودة . وان هذا الاجتماع غير العادي لدراسة مشاكل الأزمة الاقتصادية قد أبرز أهمية واتساع مدى هذه المشاكل . وقد تمخضت المناقشات في تلك الدورة عن اصدار برنامج العمل . ومن المؤسف أن الاجراءات التي اتخذت حتى الآن أقل من الاحتياجات ومازالت أسعار المواد تتزايد . وكذلك فان الموارد التي تأتي من البلاد التي يمكن أن تساعد البلاد الفقيرة لم تظهر بعد . وأن القيود مازالت تعرقل تجارة البلاد النامية نحو البلاد المتقدمة . وكذلك ، فالاجراءات الملحة بالنسبة للبلاد التي تأثرت أكثر من غيرها بسبب الموقف الاقتصادي الحالي ، لم تطبق بعد ، وان طابع الاجراءات العاجلة الخاصة يمكن أن يتعرض للخطر اذا لم تطبق بصورة عاجلة . ونحن نقدر تماما كل الذين استجابوا لنداء الدورة غير العادية وقد موا اسهامات لتسوية الأوضاع .

ان الهدف الأساسي هو أن نضع أسس نظام اقتصادي جديد وذلك يجب أن يقوم على أساس الاقرار بأن الآلام العديدة اليوم تعود الى سوء التوزيع ، فان ١٥ في المائة من سكان العالم يحصلون على ٦٠ في المائة من ثروات العالم . ان السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية يجب أن تضمن بطريقة فعالة . ونجد أن الذين لديهم موارد طبيعية ليس لديهم الفنيين أو رؤوس الأموال ، أما الذين لديهم الفنيين ورؤوس الأموال فيواجهون نقصا في الموارد . وهناك عدد كبير من الأيدي العاملة في بعض البلاد بينما هناك نقص في بلاد أخرى . وهناك بلاد لديها مواد غذائية بكميات ضخمة بينما هناك من يقاسون من الفقر . ولا شك فان التقليل من الاستهلاك في البلاد المتقدمة يمكن أن يوفر موارد أخرى من أجل تنمية البلاد الفقيرة . ويجب أن نعترف

بالتكافل والتعاون بين بلاد العالم عن طريق عمل مشترك . وبذلك نتمكن من تحسين الوضع الاقتصادي في مجموعته . وان كوابيس القرن ٢١ يمكن تفاديها ويجب أن نتخذ الاجراءات للتخفيف من آلام البشرية ، فان عالما لا يعترف بالآلام البشرية لا يمكن أن يكون عالما عادلا .
 وانه ليسعدنا أن المجتمع الدولي قد لفت الانتباه الى أمرين في عصرنا هذا وهما السكان والناحية الغذائية . وهناك مؤتمرات مخصصة لدراسة هذه الموضوعات . وقد عقدت دورة في شهر آب / أغسطس واتخذت برنامج عمل ونأمل أن يطبق بطريقة فعالة . كذلك نأمل أن يتخذ المؤتمر الغذائي العالمي الذي سوف ينعقد في نوفمبر المقبل - اجراءات محددة ولموسة لزيادة كمية المواد الغذائية واقامة نظام عادل لتوزيع عادل بحيث لا يكون في العالم من يقاسي من الجوع . ونأمل ان تقوم الدورة غير العادية للجمعية العامة التي سوف تنعقد في العام المقبل بدعم أعمال الدورة الاستثنائية السابقة ، ومؤتمراتها حتى تتخذ اجراءات عاجلة في هذا الشأن . وفي هذا الاطار فان الاقتراح الذي يقضي بأن يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على الفور سيتمتع بتأييدنا .

وبالنسبة لبلد لده أكثر من ألف ميل من السواحل فان البحر بالنسبة لبنجلاديش يعتبر موردا من الموارد الهامة وهناك أيضا الهيدروكربون والموارد المعدنية الكثيرة . وبالنسبة لنا وبالنسبة لملايين البشر ، نود اقامة نظام عادل ومتوازن بالنسبة للمحيطات وهي مسألة ذات أولوية قصوى . وقد بدأ مؤتمر كاراكاس بصورة طيبة في هذا الاتجاه . ويجب بذل كافة الجهود للتوصل الى الهدف المشترك للمجتمع الدولي في هذا الشأن .

ان التعاون الشامل الضروري لمواجهة التحدي الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق الا في اطار من السلام الدائم ، القائم على العدل . ولذلك فنحن نشعر بالارتياح لأن بعض الظلم التاريخي قد تم التغلب عليه . وأن عملية تصفية الاستعمار قد تزايدت سرعتها بصورة ضخمة . وقد باركنا هنا انضمام غينيا بيساو للأمم المتحدة . ونحن نهني أنفسنا بالاستقلال المقبل الذي سوف يمنح لشعبي أنجولا وموزامبيق اللذين ناضلا بكل بطولة للحصول على استقلالهما الوطني . كما نعرب عن تضامنا مع كل من شعبي زمبابوي وناميبيا ونطلب أن تبذل كافة الجهود لتأييد نضالهما العادل حتى يتمكننا من تحقيق آمالهما وتطلعاتهما في الاستقلال الوطني . وان قرارات الجمعية العامة في هذا الشأن ، وتجاه موقف جنوب افريقيا قد أعربت بكل وضوح عن مشاعر الانسانية فيما يتعلق بالتمييز العنصري والفرقة العنصرية الموجودين في جنوب افريقيا . وان كافة الجهود التي تبذل لتفادي هذا النظام سوف تتمتع بتأييدنا .

كذلك نؤيد تطلعات شعوب الهند الصينية حتى يتمكنوا من تقرير مصيرهم وشعب كوريا أيضا من أجل تحقيق اعادة توحيدهم دون تدخل أجنبي . ان اتفاقية السلام التي عقدت في باريس تفتح آفاقا جديدة للسلام في فيتنام ولكن يجب أن تطبق بالكامل . واننا نؤيد الحكومة المؤقتة التي سوف تتمكن من اقرار السلام في هذا المجال ان مازالت الحرب مستمرة في كمبوديا . ونحن نؤيد نضال شعب كمبوديا الذي سوف يتوصل حتما الى تحقيق تطلعاته .

ورغم أن بطولة وشجاعة الشعب العربي قد فتحت الآفاق نحو السلام فان هذا الهدف يمكن أن يتحقق فقط اذا أعيدت كافة الأراضي العربية المحتلة وأعيدت الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والسيادة العربية على القدس . ونحن نهني أنفسنا ان أدرجت مسألة فلسطين في جدول أعمال الجمعية العامة .

وأنه لمن المحزن - بينما لا يزال العالم يبحث المسائل التي تحيق الضرر بهذه المنطقة - أن تقع قبرص ضحية غزو جديد ولا يسعنا الا أن نعرب عن ألمنا العميق ازاء الضحايا والمضار التي تعرضت لها هذه الجزيرة . وليس من شك في أنه من الضروري الحفاظ على استقلال ووحدة أراضي قبرص وايجاد الوسائل التي تمكن الجاليتين من التمتع بكامل حقوقهما الاقتصادي والسياسية والاجتماعية دون خوف أو تدخل . ونحن نمتدح مجهودات السكرتير العام ونعبر عن أملنا في أن تنجح المفاوضات بين زعماء الجاليتين التركية والقبرصية .

ان اهتمام بنغلاديش موجه تماما الى تحقيق السلام في قارتنا وفي المنطقة وفي العالم بوجه عام وقد أثبتت - بواسطة أعمالها - منذ الاستقلال قوة التزامها نحو قضية السلام . وكعضو في مؤتمر الدول غير المنحازة والكونولك والمؤتمر الاسلامي أعلننا تأييدنا لكافة الاجراءات التي تهدف الى اقرار السلام لذلك فنحن نهنيء أنفسنا بسبب زوال التوتر بين الشرق والغرب كما ظهر في المفاوضات الأخيرة داخل المجتمع الأوروبي والاتفاقيات الخاصة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية . كذلك نواصل تأييدنا للعمل الذي يبذل من أجل تحقيق نزع سلاح كامل وشامل ونؤيد ما يدور داخل مؤتمر نزع السلاح في هذا الشأن .

وقد أيدنا أيضا الاجراءات التي تتخذ من أجل منع انتاج الأسلحة النووية وتصفيحة الترسانات الموجودة وكذلك نؤيد منع كافة التجارب النووية والحرارية النووية ونؤيد اقرار اختيار منطقة آسيا كمنطقة غير نووية ويجب أن تكون هناك مشاورات متبادلة بين بلاد المنطقة . وبذلك فان كافة القوى النووية سوف تحترم ما نتوصل اليه .

وبالرغم من الحاجة الملحة للسيطرة على سباق التسليح فان هدف نزع السلاح الكامل والشامل لم يتحقق بعد . وان مستقبل البشرية مهدد بحرب حرارية نووية كما هو مهدد بالأزمة الاقتصادية واستمرار استغلال الانسان لأخيه الانسان . وان التعاون الشامل القائم على السلام والعدالة هو وحده الذي يمكن أن يجعلنا نتفادى الكارثة . ويمكن لهذه الجمعية والتي تمثل كافة أمم العالم أن تحدد الطرق التي يجب اتباعها للعمل على اتخاذ قرارات ذات مدى بعيد وفوق كسل ذلك لضمان وضع هذه القرارات موضع التنفيذ قبل أن يكون الوقت قد فات .

السيد طاقه (العراق) السيد الرئيس ، من دواعي الغبطة أن نرى المجموعة الدولية تضاع ثقتها فيكم لرئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة .. هذه الثقة التي تعكس تقدير المجموعة الدولية لبلدكم العربي الشقيق الذي يحتل مكانة مرموقة في القارة الأفريقية وبين بلدان عدم الانحياز .. كما تعكس المكانة العالية والدور الإيجابي لبلدان عدم الانحياز بين المجموعة الدولية . ان الثقة الاجتماعية التي وضعت عليكم تعبر عن تقدير المجموعة الدولية لكم واحترامها لشخصكم كرجل دولة مرموق وبارز . وفي الوقت الذي أتقدم اليكم بالتهاني الحارة لانتخابكم ، أود أن أعبر عن التقدير للكفاءة التي أدار بها سلفكم السيد ليوبولد بنتيس اجتماعات الدورة السابقة والدورة الخاصة .

يواجه عالمنا اليوم أوضاعا وتحديات خطيرة تضع منازمتنا وأساليبها أمام اختبار تتقرر على ضوء نتائجه قدرتها الفعلية على تأدية رسالتها بل حتى جدول وجودها ذاته . فبالرغم من بعض التطورات الإيجابية التي شهدتها مناخ العلاقات الدولية في السنوات الماضية في إطار سياسة الانفراج والحد من احتمالات الحرب النووية فان أكثرية شعوب العالم ماتزال تعاني بشدة من أوضاع السيطرة الاستعمارية والتهديد بالعدوان والفقرة . كما أن مختلف أرجاء العالم ماتزال تحفل ببيؤر التوتر والخطر التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، وفي مقدمة ذلك منطقتنا العربية التي تشهد منذ سنوات طويلة أشكال العدوان . كما تشهد في الوقت نفسه عجزا مستمر سنوات طويلة جدا عن إيجاد الحلول الناجمة من قبل المجموعة الدولية .. ولعلكم تقدر أن ما يعنيه كل ذلك من مخاطر .. ومما يثير القلق ، حقا ، أن يشهد هذا المنبر الذي يفترض أن يكون منبرا للعدالة أساليب غريبة يستهدف أصحابها تهديد دول العالم التي تمارس حقوقها الطبيعية وتدافع عن مصالحها المشروعة ، وذلك مظهر من المظاهر الخطيرة التي تهدد المجتمع الدولي .

ان العراق كبلد تخلص حديثا من آثار السيطرة الاستعمارية ومن أساليب الاستغلال البشعة لثرواته الطبيعية يؤمن إيمانا شديدا بضرورة رسوخ العلاقات الدولية على أسس التفاهم والتعاون وحل المشاكل بالطرق السلمية والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . وهو يرحب بالتأكيد بالخطوات التي اتخذت على طريق تخفيف حدة التوتر الدولي

ويعتبرها مظاهر ايجابية . . . ولكننا ، في الوقت نفسه ، نعتقد أن الانفراج الدولي لا يمكن أن يتحقق بالكامل وسيبقى مهددا دائما الا اذا ضمنت شعوب العالم كله حقها في الحرية والسيادة وضمنت مصالحها المشروعة . . . والا اذا جرى العمل الجاد لازالة أسباب العدوان والتوتر في كل أرجاء العالم وبخاصة في منطقتنا العربية . . . هذا بالإضافة الى تصفية سياسة التمييز العنصري التي ماتزال تعاني من شرورها شعوب كثيرة وبخاصة في القارة الافريقية .

من دواعي الغبطة أن تشهد هذه الدورة انضمام عدد من الدول الفتية وهي جمهورية بنغلاديش الشعبية وغينيا بيساو وغرينادا ، واننا بهذه المناسبة نتقدم بالتحيات الحارة للأعضاء الجدد وبالتمنيات الطيبة لهم انسجاما مع دعوة العراق الثابتة الى تطبيق مبدأ عالمية التمثيل في المنظمة العالمية .

ان انضمام هذه الدول الى الأمم المتحدة قد جاء تأكيدا على أن كفاح الشعوب من أجل التحرر والسيادة لا بد أن يتكفل بالظفر . . . كما يؤكد تماما ما جاء في تقرير السكرتير العام من " ان مسيرة الشعوب المستعمرة نحو تقرير المصير والاستقلال عملية تاريخية لا رجعة فيها " . . . (A/9601/Add.1, P.13) و هذا ما دلت عليه التطورات الايجابية في القارة الافريقية خلال العام المنصرم ، فبعد استقلال غينيا بيساو ومن ثم نقل السلطات الى جبهة تحرير موزمبيق تمهيدا لاعلان استقلالها تزداد الآمال لحصول بقية الأقاليم التي ماتزال خاضعة للسيطرة البرتغالية على استقلالها .

واننا نعتبر ذلك انتصارا للشعب البرتغالي الذي كلفته السياسة الاستعمارية الكثير من الخسائر والمآسي . كما نعتبر أن ذلك سيشجع للبرتغال فرصا جيدة لاقامة العلاقات الطبيعية القائمة على الصداقة والتعاون مع كل دول العالم ومنها العراق .

ولكن ، وعلى الرغم من هذه التطورات الايجابية في القارة الافريقية فان حكومة جنوب افريقيا العنصرية ماتزال ماضية في تحديها لهذه المنظمة وللرأي العام العالمي باحتلالها لنا ميبيا وممارستها سياسة التمييز العنصري ضد سكان البلاد الأصليين ، واننا لسعداء بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة والقاضي بدعوة مجلس الأمن لاعادة النظر في عضوية جنوب افريقيا في الأمم المتحدة . . . وندعو مجلس الأمن الى الاستجابة لهذا القرار . فان مجرد وجود ممثلي حكومة جنوب افريقيا العنصرية في الأمم المتحدة أمر يتناقض مع ميثاقها ومع مبادئ حقوق الانسان .

أما بالنسبة لرووديسيا فاننا نؤكد ما أعلنه في كل المناسبات من ضرورة دعم وتطبيق قرارات المقاطعة الصادرة عن الأمم المتحدة بجعلها الزامية لكل الدول والمضمون الحقيقي للالتزام . واننا نعتقد أن الحكومة البريطانية تتحمل مسؤولية خاصة في تصفية النظام العنصرى في روديسيا الجنوبية وان عليها ان تلتزم التزاما جادا بهذه المسؤولية .

ان وجود النظام العنصرى في افريقيا الجنوبية وروديسيا في عالمنا المعاصر اهانة لهذا العالم كله وعلى المجموعة البشرية أن تستخدم كل السبل الفعالة لمحو هذه الالهانة .

من الموضوعات التي ما تزال تهدد السلم والأمن الدوليين وتلح على المجتمع الدولي لاجراء الحل العادل لها استمرار التوتر في آسيا ، فالشعب الفيتنامي ما يزال يعاني من الأشكال المختلفة للتدخل الأجنبي الأمريكى الذى يفترض أن اتفاقية باريس للسلام التي وقعت منذ سنتين قد وضعت حدا له . وما زال يعاني أيضا من النزيف الدموى الواسع النطاق لأن حكومة سايفون وبتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية لا تلتزم بصدق وجدية ببنود الاتفاقية .

أما في كمبوديا فبسبب دعم الولايات المتحدة لحكومة غير شرعية لا تسيطر الا على رقعة صغيرة من البلاد فان الشعب هناك يعاني من شرور الحرب وآلامها ، وازاء هذا الوضع فان المجتمع الدولي يجب أن يمنح هذا الشعب حقه في التعبير عن رأيه ومن ذلك احتلال حكومته الشرعية - حكومة الاتحاد الوطني مقعدها في الهيئة الدولية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الكمبودي .

أما في كوريا فان العراق قد رحب بالخطوات التي اتخذت على طريق توحيد الشعب الكوري وازالة قوى الاحتلال الأجنبي القابعة في كوريا الجنوبية . . واننا ندعو الى أن تعمل الأمم المتحدة وبدون ابطاء على وضع حد لاستغلال اسمها وعلمها في تغطية قوات الاحتلال الأمريكي هناك . كما ندعو الى اعطاء المسألة الكورية المزيد من الاهتمام بما يساعد على توفير الظروف المناسبة لتوحيد الشعب الكوري وازالة بؤرة التوتر من ذلك الجزء من العالم . .

ومن الأحداث الهامة الجديدة التي تستأثر باهتمام الرأي العام العالمي والتي تشكل تهديدا خطيرا للسلام أزمة قبرص . اننا نؤكد بهذه المناسبة موافقتنا المبدئية تجاه هذه المسألة ونعبر عن دعم العراق لاستقلال قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها وبقائها دولة غير منحازة وندعو الأطراف المعنية وهي تركيا التي هي جارتنا الصديقة ، واليونان الذي تربطنا به علاقات ودية وسكان الجزيرة الى التعاون فيما بينهم لايجاد الحلول الملائمة للأزمة على أساس المبادئ السالفة الذكر وعلى أساس احترام وصيانة حقوق القوميتين التركية واليونانية في قبرص .

من المواضيع المستديمة في جدول أعمال الجمعية العامة موضوع نزع السلاح ، فعلى الرغم من بعض الانجازات التي حققتها الأمم المتحدة في شكل معاهدات للحد من انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الفضاء الخارجي فما يزال عالما بحاجة الى المزيد من الجهد والتعاون للوصول الي صيغ فعالة في هذا الصدد .

ان هناك مناطق عديدة وحساسة في العالم باتت مهددة بالأخطار الفادحة لوجود الأسلحة النووية فيها . . ففي الوقت الذي نؤيد فيه أن تكون منطقة المحيط الهندي وامتداداتها الجغرافية ومنطقة جنوبي آسيا منطقة سلام وتعاون فاننا نؤيد في الوقت ذاته ، ومن حيث المبدأ ، كافة الاقتراحات الخاصة بنزع السلاح النووي من هذه المناطق ومن العالم أجمع ، وكذلك نؤيد أن نؤكد على أن الفرق بين الاستخدام السلمي وغير السلمي للطاقة النووية لم يعد كبيرا جدا .

كما أكد ذلك تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة حين أوضح أن المعارف العلمية المتوفرة تدل على أنه لا يكاد يوجد فرق جوهري بين الأجهزة النووية المستخدمة للأغراض السلمية وتلك المستخدمة للأغراض الحربية " . . (A/96●I/Add.I,P.I5) .

وهذا يتطلب في رأينا ، الاعتراف بغرض وحقوق متكافئة في العالم في هذا الشأن والعمل في الوقت نفسه للوصول الى اتفاق دولي جاد ومسؤول حول الاستخدام السلمي للطاقة النووية يحول دون استخدامها للأغراض العسكرية . .

ان هذه الدورة تمتاز بأنها قد أدرجت في جدول أعمالها بحث القضية الفلسطينية . . ان القضية الفلسطينية هي من أكبر قضايا هذا العصر وأهمها . . وبسبب هذه القضية تعرضت منطقة الشرق الأوسط لأكثر من ربع قرن الى حالة حادة من التوتر . . الأمر الذي انعكس وما يزال ينعكس بقوة وعلى نطاق واسع وخطير على السلم العالمي . .

واننا في الوقت الذي نعبر فيه عن التأييد لادراج هذه القضية العادلة في جدول أعمال الجمعية العامة نود أن نبين وجهة نظرنا بشكل واضح ومحدد . .

في البداية لا بد من الإشارة الى أن القضية الفلسطينية ليست قضية ناتجة عن العدوان الصهيوني الذي وقع على البلاد العربية في عام ١٩٦٧ ولا هي بنت اليوم . . بل ان ذلك العدوان والأوضاع الخطيرة الراهنة في المنطقة العربية هي احدى نتائج هذه القضية التي تتلخص في وجهة نظرنا ، بأنها قضية شعب طرد من أرضه بقوة السلاح على يد الغزاة الأجانب الذين أقاموا على تلك الأرض نظاما استعماريا عنصريا فاشيا لا يجد من يبرر لبقائه غير الاستمرار في العدوان والتوسع وإشعال لهيب الحرب بالاعتماد على القوى الاستثمارية صاحبة المصالح والسياسات غير المشروعة في المنطقة وفي مقدمتها الولايات المتحدة .

وفي تقديرنا ان أى اغفال لهذا الجانب التاريخي والواقعي للمسألة الفلسطينية لن يساعد على الاطلاق ، في ايجاد الحل الملائم لها وبالتالي توطيد دعائم السلم والاستقرار في المنطقة العربية .

ان قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ قد أشار بشكل يبعد عن الحق والمنطق الي ما أسماه بمشكلة اللاجئين من دون أن يشير الى كيفية لجوعهم ومن أين لجأوا . واذ كان

من الضروري في تقديرنا ، أن يعاد النظر في هذا الخطأ التاريخي فاننا في الوقت نفسه نرى أن على المنظمة الدولية أن لاتقع عند مناقشتها للمسألة في هذه الدورة في خطأ جسيم آخر وهو اغفال الجزء الأكبر من الحقيقة من أجل الاعتراف بجزء صغير منها . .

ان شعب فلسطين الذي تحمل اصنافا شتى من الاضطهاد والعذاب طوال ربع القرن الماضي . . . والذي ناضل ويناضل ببسالة من أجل حقوقه المشروعة يمتلك كل الحق في العودة الى أرضه وممارسة حق تقرير المصير عليها بعيدا عن الهيمنة العنصرية الفاشية التي يمثلها النظام العسكري الصهيوني القائم وفي اطار من العلاقات الديمقراطية الحقيقية . وعلى المجتمع الدولي لكي يكون أميناً مع مبادئه ومع ميثاق المنظمة أن يعترف اعترافاً كاملاً وغير منقوص بهذا الحق الذي نالته وستناله بالتأكيد كل الشعوب المضطهدة في العالم .

ان النظام العنصري الفاشستي الذي يقوم على الاراضي الفلسطينية كان وما يزال يشكل بؤرة للعدوان والتوتر في منطقتنا . . . وان استمرار هذا الكيان واستمرار الدعم الأمريكي المطلق لــــه يعرضان منطقتنا الى حالة خطيرة جدا من التوتر كما يهددان بالأخطار الفادحة السلم والاستقرار في العالم أجمع . واذ كان العالم قد شعر بالقلق الشديد ابان حرب تشرين الأول / أكتوبر في السنة الماضية ، فان عليه أن يتوقع أخطارا أكبر اذا ما بقيت الأوضاع الراهنة على حالها . ان كلاما كثيرا قد قيل خلال السنة الماضية حول محاولة الوصول الى حل سلمي لمشكلة الأراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ .

غير أن هذا الاحتلال ما يزال قائما وما يزال الحكام الصهاينة يصرون على بقاءه متحديين بذلك قرارات الأمم المتحدة والرأي العام العالمي . ومما يستوجب الادانة فعلا أن الولايات المتحدة ما تزال تتصرف وبشكل غير مسؤول ومناف تماما لادعائها العلنية وذلك بتزويدها للمحتلين الصهاينة بكميات هائلة من السلاح ومبالغ كبيرة من المال اضافة الى الدعم السياسي في كافة المجالات والبياديين ومنها المنظمة الدولية هذه ، فبدلا من أن تمارس الولايات المتحدة مسؤولياتها الدولية وبالتعاون مع المجتمع الدولي في اجبار المعتدى والمحتل على الانسحاب وبدون شروط تستمر الولايات المتحدة في سياساتها هذه معرضة بذلك الأمن والسلام في المنطقة وفي العالم كله الى أشد الأخطار .

واذاً هذا الوضع فاننا نعبز عن رأينا في أن الشعب العربي الذي احتلت أرضه في عام ١٩٦٧ ، والشعب العربي الفلسطيني صاحب الحق التاريخي في تربة الوطني يمتلك كل الحق في استخدام كل الوسائل المناسبة لتحرير أرضه واستعادة حقوقه وان واجب المجتمع الدولي هو أن يقف الى جانبه ويمنحه كل ما يستحق من التأييد والمساندة .

وإذا كانت المنظمة الدولية قد أحسنت وتقدمت بخطوة طموسة بناءة حين قررت إعادة النظر في موقفها من عضوية حكومة جنوب افريقيا العنصرية فيها ، فانه قد آن الأوان ان تعيد المنظمة نفسها النظر في موقفها من عضوية النظام العنصري الفاشستي القائم على أرض فلسطين . اننا نقول هذا ونحن ندعو الجمعية العامة الى استذكار ماورد في ميثاق الأمم المتحدة نفسه من شروط العضوية فيها كما تقول في ضوء قرارات الأمم المتحدة التي أكدت أكثر من مرة حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ولزوم تصفية الاستعمار بكل أشكاله في العالم .

لقد تحدثنا من هذه المنصة كثيرا عن الأوضاع المتأزمة على الحدود العراقية الايرانية منذ أن اتخذت الحكومة الايرانية موقفا انفراديا بالغائها معاهدة الحدود بين البلدين لعام ١٩٣٧ مخالفة بذلك أحكام ومبادئ القانون الدولي والاعراف السائدة في المجتمع الدولي والعلاقات الدولية . ومنذ ذلك الحين ارتكبت الحكومة الايرانية سلسلة طويلة من التجاوزات على السيادة العراقية في شط العرب وعلى امتداد حدودنا البرية . وخلال السنوات الماضية ارتكبت القوات العسكرية الايرانية الكثير من الاعتداءات على حدودنا مما كان يضطرنا الى الدفاع عن

أرضنا وسيادتنا . هذا بالإضافة الى التدخل المستمر والسافر في شؤوننا الداخلية .
لقد حرص العراق طوال السنوات الماضية على ممارسة سياسة ضبط النفس وحصر الخلافات
والمصادمات في أضيق نطاق ممكن تمسكا منه بمبادئ التعايش بين البلدان المتجاورة ولرغبتنا
الحقيقية المخلصة في حل المشكلات بالطرق السلمية واقامة علاقات حسن جوار مع جيرانه .
وعلى هذا الأساس فقد دعا العراق دائما الحكومة الايرانية الى التفاوض وحل المشاكل
بين البلدين بالطرق السلمية ومن أبرز موافقه في هذا الشأن اعلانه في ٧ تشرين الأول / أكتوبر
١٩٧٣ عن اعادته العلاقات الدبلوماسية مع ايران ودعوتها الى التفاوض ، ولكن مواقف العراق
الاجابية لم تكن تقابل ، مع الأسف بنفس القدر من الاجابية من جانب الحكومة الايرانية التي
كانت تدفع الأمور الى حالات التأزم بالاعتداءات التي وقعت على حدودنا من قبل القوات الايرانية
طوال هذه السنين مما دفعنا مضطرين الى اللجوء الى مجلس الأمن الذي قرر ايفاد مبعوث عن
الأمين العام لتقصي الحقائق وتقديم تقريره بهذا الشأن وقد قام مبعوث الأمين العام بالمهمة
التي عهدت اليه .

وتمخضت المساعي الحميدة للأمين العام الى اتفاق الطرفين على تثبيت وقف اطلاق النار
وسحب الحشود العسكرية على طول الحدود وتهيئة الأجواء المناسبة لمباحثات ثنائية ودون أية
شروط مسبقة .

وتنفيذا لبنود ذلك الاتفاق فقد بادر العراق الى دعوة ايران لاجراء الاتصالات اللازمة
لسحب الحشود العسكرية ولكن الجانب الايراني لم يستجب لهذه المبادرة حتي الآن رغم مضي
خمسة أشهر على صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٤ ، وقد بادر العراق أيضا الى
دعوة ايران لاجراء مباحثات تالية ، وتم فعلا لقاء بين ممثلين عن البلدين في اسطنبول في الفترة
الواقعة بين ١٢ - ٢٨ آب / أغسطس الماضي ، وتمخض عن الاتفاق على جدول أعمال لمباحثات
تالية وعلى مستوى أعلى .

ونود بهذه المناسبة أن نشير بالشكر والتقدير الى الجهود والمساعي الحميدة التي بذلها
السكرتير العام للأمم المتحدة ومبعوثه الخاص لتنفيذ الارادة مجلس الأمن في شباط / فبراير

١٩٧٤ .

ان الوضع الراهن ، يشكل حالة خطيرة في المنطقة العربية المشحونة بالتوتر . . . وأن استمراره يمكن أن تترتب عليه نتائج خطيرة جدا .

ان العراق بلد مستقل مصمم على الاحتفاظ باستقلاله وسيادته وسيفعل كل ما باستطاعته للدفاع عن نفسه ضد أي انتهاك .

وفي الوقت نفسه فان العراق يقدر تماما حاجة المنطقة الماسة الى اطفاء بؤر التوتر وسيادة العلاقات الودية بين أبناء المنطقة الذين تربطهم أواصر تاريخية متينة . وعلى هذا الأساس فان العراق على استعداد تام لبذل كل المساعي الايجابية للوصول الى حلول مناسبة وعادلة للمشاكل المطروحة بين البلدين وفقا لميثاق المنظمة ومبادئ حسن الجوار والتعايش بين مختلف الأقطار .

ان مسألة الصحراء الواقعة تحت الادارة الأسبانية تتطلب حلا عاجلا . . . وان انتهاك السيطرة الأجنبية على الاقليم يعتبر أمرا أساسيا لا يقبل التأجيل .

واننا نأمل من حكومة أسبانيا التي تربطها ببلادنا علاقات صداقة وثيقة أن تتعاون متجاوبة مع الأطراف العربية المعنية على وضع حد نهائي لسيطرتها على ذلك الاقليم . واننا نجد في الاقتراح المغربي الداعي الى الاحتكام الى محكمة العدل الدولية طريقا منطقيا وصائبا للوصول الى حل لهذه المشكلة .

ان نظارة سريعة على النظام الاقتصادى الدولى الراهن تشير بوضوح وجلاء الى عدم قدرة هذا النظام على استيعاب التغييرات الاقتصادية النوعية والكمية التى شهدها العالم خلال العقدين المنصرمين . بل ان هذا النظام اضحى الآن يشكو من أسباب الانهيار اكثر من أى وقت مضى ، وما الموجات المتلاحقة من التضخم الاقتصادى التى يشهدها العالم وانخفاض معدلات نمو الدخل القومى الحقيقى فى العديد من البلدان واضراب موازين مدفوعاتها الا دلائل واضحة على ذلك .

لقد وعى المجتمع الدولى هذا الوضع الخطير وادرك مسؤوليته فى تدارس أسبابه وايجاد الحلول له ، وكان العراق ولسان رئيس جمهوريته السيد / أحمد حسن البكر فى طليعة من نادوا ببحث الموضوع ضمن اطار المنظمة الدولية وذلك فى رسالته الموجهة الى الرئيس الاميركى السابق فى شباط / فبراير ١٩٧٤ . وبالفعل فقد تحقق ذلك وعقدت الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة بمبادرة من الشقيقة الجزائر ، حيث انبثق عنها الاعلان الخاص بمبادئ النظام الاقتصادى الدولى الجديد ، وبرنامج العمل المتعلق به . وبالرغم من أن هذا الاعلان يشكل بنظر العديد من الدول النامية ومن ضمنها العراق ، الحد الأدنى لما هو مطلوب القيام به ، فان بعض الدول الصناعية حاولت فى الاجتماع السابع والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التنصل من مسؤولياتها بالاعتراض على نصوص الوثائق التى سبق أن اتفق عليها فى الدورة الاستثنائية ساعية بذلك الى خلق المعوقات امام تنفيذ ماتم الاتفاق عليه . اننا ندعو هذه الدول الى التفكير اكثر من مرة بالنتائج التى قد تنجم عن مثل هذه المواقف كما نعشها على عدم التفريط بمصالحها الطويلة الأمد فى سبيل منافع مرحلية عابرة . انه لمن المؤسف جدا أن نرى بعض الدول الصناعية الكبرى لا تتقيد بالالتزامات التى انطوت عليها استراتيجية العقد الثانى للتنمية الدولية على الرغم من مرور أعوام على تبنيها ومدور عدة قرارات من مختلف أجهزة الأمم المتحدة توصى بتنفيذها .

انه لمن المؤسف حقا ان تكال من فوق هذا المنبر التهم والتهديدات ضد الدول النامية التى تمارس حقها الطبيعى فى السيادة على ثرواتها الطبيعية وفى تحديد أسعار عادلة لها ، بعد أن عانت مئات السنين من الأضرار البائسة بسبب تحكم الدول الاستعمارية الكبرى واحتكاراتها لتلك الثروات دون أن تأخذ فى الاعتبار المصالح المشروعة للشعوب المالكة للثروات ومصالح المجتمع الدولى .

وان مما يشير الغرابة حقا ان تحمل الدول النامية وفي مقدمتها الدول المنتجة للنفط مسؤولية اضطراب النظم الاقتصادية العالمي والتضخم الاقتصادي في الدول الصناعية .
وفي هذا الشأن نود أن نذكر بالحقائق التالية :

أولا : ان النظم الاقتصادية الدولية بصورة عامة والنظم النقدية الدولية بصورة خاصة يشكوان من علة مزممة منذ أمد طويل . ومن الناحية العملية فان النظام النقدي الدولي الذي ارسيت دعائمه في بريتون وودز في عام ١٩٤٤ قد انهيار في عام ١٩٧١ عندما أعلنت الولايات المتحدة عن تخليها عن التزامها بتبديل الدولار الأمريكي الى ذهب أو بالعكس بالسعر الثابت الذي نصت عليه الاتفاقية وقدره ٣٥ دولارا للأوقية الواحدة من الذهب . ولقد اتخذت الولايات المتحدة هذا الاجراء تحت وطأة استمرار العجز في ميزان مدفوعاتها الذي بدأ منذ أوائل الخمسينات نتيجة لعملياتها العسكرية ولعملياتها غير العسكرية أيضا خارج حدودها الإقليمية ومن جراء موجات التضخم الاقتصادي المتلاحقة التي عانى منها الاقتصاد الأمريكي .

ثانيا : ان التضخم الذي يعانيه العالم اليوم يعود بالدرجة الاولى الى طبيعة النظام الاقتصادي في العالم الرأسمالي . ولقد بدأت موجة التضخم الأخيرة قبل فترة طويلة من قيام الدول المنتجة للنفط بتحديد أسعار أكثر عدالة للنفط والمنتجات النفطية . ولقد بدأ ذلك جليا في أسعار المواد المصنعة . والحقيقة ان التضخم الاقتصادي عادة مزممة في الدول الرأسمالية حيث جلب الدمار للعديد منها حتى قبل اكتشاف النفط في معظم البلدان المنتجة له الآن .

ثالثا : ان النفط كأى سلعة اقتصادية أخرى ، تحدد سعرها التغيرات الاقتصادية على الصعيد العالمي ، لذلك فانه من غير المعقول ان ينظر الى قضية الطاقة وأسعار النفط بمعزل عن النظرة الى أسعار المواد الخام الأخرى والمواد الغذائية والمواد المصنعة وشبه المصنعة . ولذلك فاننا نعتقد ان مايسمونه بأزمة الطاقة يجب ان يصحح فيصبح (أزمة الطاقة الرخيصة) ذلك أن هذا النفط وهو المادة التي توشك أن تنضب تبقى أسعاره الحالية أقل من قيمته الحقيقية لا باعتباره وقودا للتدفئة وحسب بل باعتباره عاملا أساسيا في تشغيل ماكنة الحياة الاقتصادية في العالم أجمع .

رابعا : ان الأرباح الخيالية التي تجنيها شركات النفط الاحتكارية تشكل سببا رئيسيا في الزيادة غير الاقتصادية في أسعار هذه المادة بالنسبة للمستهلك الأخير . فعلى سبيل المثال

بلغت أرباح شركات النفط السبع الكبار في سنة ١٩٧٣ وحدها أكثر من (٨٠٠٠) مليون دولارا جنت معانها من خارج الولايات المتحدة الأمريكية . ان هذا المبلغ هو أكثر من كلفة جميع الاستثمارات التي قامت بها شركات النفط في منطقة الشرق الاوسط خلال الفترة من سنة ١٩٥٤ وحتى سنة ١٩٧٠ .

خامسا : ان الضرائب العالية التي تفرضها حكومات الدول الغربية المستوردة للنفط على هذه المادة تشكل السبب الثاني للزيادة غير الاقتصادية في أسعارها بالنسبة للمستهلك الأخير . ولقد أظهرت احدي الدراسات التي قامت بها منظمة (أوبك) ان ما أصاب الدول المصدرة للنفط من السعر الذي دفعه المستهلك الأوروبي في عام ١٩٦٧ هو ٧٩٪ بينما شكلت واردات الحكومات المستهلكة المتأتية من الضرائب المفروضة على النفط نسبة ٤٧٪ من هذا السعر .

يقول بعض المسؤولين في البلدان الصناعية أننا نستخدم شروائنا الإيبعية كسلاح للضغط السياسي . ومن الغريب حقا أن يصدر مثل هذا الكلام عن أولئك الذين يستخدمون كل ما بأيديهم من أسلحة و مواد مصنعة و مواد غذائية على أساس الاعتبارات السياسية الصرفة وبأسلوب القهر .

لقد قلنا منذ البداية أن المخطط الأمريكي في استغلال أزمة الطاقة الرخيصة بهذا الشكل لا يستهدف الاضرار بمصالح الدول المنتجة للنفط ولا سيما العربية منها وحسب ، بل انه يستهدف كذلك الاضرار بمصالح اوروبا الغربية واليابان وجميع دول العالم الثالث .

اننا كدولة نامية نؤكد أننا قادرون على فهم وصيانة المصالح الأساسية لبلدان العالم الثالث الذي ننتمي اليه ، الى جانب احترامنا للمصالح المشروعة لكل الدول . واننا نرفض بشدة وصاياة تلك الدول التي لم تبرهن في يوم من الأيام على حرصها على مصالح وآمال البلدان الفقيرة . كما نرفض بشدة أى شكل من أشكال التهديد وتحت أى ستار كان .

وانى أود أن أقول بهذه المناسبة ، أن حكومة الجمهورية العراقية ، وعن طريق التعاون الثنائى ، مع كثير من البلدان النامية ، وغير المنحازة ، قد قدمت مساعدات تربو على ٥٠٠ مليون دولار لهذه الدول وخلال هذه السنة .

ولقد كان من الممكن أن نقضى وقتا أطول فى تذكير أولئك الذين يتحدثون بديهيات أخرى من تاريخ العالم المعاصر والقديم . ولكننا آلىنا على أنفسنا ألا نفعل ذلك لایماننا بأن محاولات التشويه لا يمكن أن تتطلى على الشعوب النامية المكافحة التي عرفت الاستثمار بشكله القديم والحديث واختبرت أساليه كلها .

وانا كانت الأمم المتحدة لم تستطع حتى الآن — ولأسباب خارجة عن ارادة أغلبية أعضائها — أن تحقق أهدافها النبيلة التي رسمها الميثاق ، فاننا لم نفقد الأمل بها نهائيا ، ونؤمن بأنها بالرغم من كل ذلك ، تبقى الأداة التي لاغنى عنها من أجل خلق مجتمع دولى يسوده الأمن والسلام والتعاون .

سوف تستمع الجمعية العامة الآن الى تصريح من فخامة الجنرال محمد سياد بري ، رئيس المجلس الأعلى للثورة بجمهورية الصومال الديمقراطية . أرجو رئيس البروتوكول أن يصاحب سيادته الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (مترجم من الفرنسية) باسم الجمعية العامة أتشرف بالترحيب بفخامة الجنرال محمد سياد بري ، رئيس المجلس الأعلى للثورة بجمهورية الصومال الديمقراطية والرئيس الممارس لمنظمة الوحدة الأفريقية وانني أدعوه لالتقاء كلمته على الجمعية العامة .

الجنرال محمد سياد بري : (الصومال) (الكلمة بالانجليزية) : انه ليشرفني أن أتحدث الى هذا المجمع بصفتي رئيساً لمنظمة الوحدة الأفريقية ، وبصفتي أيضاً رئيساً لدولة الصومال الديمقراطية وانه لمن الصدف السعيدة أن نلاحق هنا أن هذه الدورة التاريخية للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة يرأسها رجل دولة كبير و ابن بار من أبناء أفريقيا وهو صاحب السعادة السيد / عبد العزيز بوتفليقة .

وانني أنتهز هذه الفرصة لأعرب لكم ياسيادة الرئيس عن التهانى الحارة بمناسبة انتخابكم فى هذا المنصب الهام ، ألا وهو منصب رئيس الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة . واننا نشعر برضاء بالغ لا نتخابكم فى هذا المركز الرفيع ، وهذا يرجع أولاً الى الثقة التى نضعها فيكم ، ولخصائصك التى تتميزون بها كرجل دولة ، وهى خصائص برهنتم عليها طوال فترة عطكم الطويلة فى السياسة الدولية . كما ينبع هذا الفخر أيضاً من الروابط السياسية والثقافية الوثيقة التى تربط دولتنا وكلاهما أعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية وفى الجامعة العربية وفى مجموعة دول عدم الانحياز .

وانني أهني بصفة خاصة صاحب السعادة ليوبولد بينيتس الذى رأس بكفاءة أعمال الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة والدورة الطارئة للجمعية العامة التى عقدت فى شهر نيسان / ابريل ١٩٧٤ .

ولاشك أنه من المثير للرضاء أن نحى الدول التى انضمت حديثاً لمنظمة الأمم المتحدة . ونحن نشعر بسعادة بالغة ان نهني كل من بنغلاديش وغرينادا وغينيا بيساو لانضمامها الى هذه المنظمة العالمية .

ان منظمة الأمم المتحدة حين تستقبل الأعضاء الجدد ، فانها انما تقترب من هدف الأومية ، وتتدعم من جراء الاسهامات الاضافية التي تقدم بهدف تحقيق السلام والعدل والتقدم .
ان منظمة الوحدة الافريقية تحاول أن تربط بين جهودها وجهود منظمة الأمم المتحدة لضمان بقاء الانسانية جمعاء . وان التعاون بين المنظمين يجب أن يزيد في السنوات القادمة حتى يمكن حل المشاكل الكبيرة التي تواجه هذا العصر وبصفة خاصة المشاكل التي ترجع الى أهم آفتين تواجهان هذا العصر ، ألا وهما السيطرة العنصرية والتخلف الاقتصادي .

فيما يتعلق بمنظمة الوحدة الافريقية وفيما يتعلق بمنظمة الأمم المتحدة فاننا نجد ان المنجزات لم تحقق الهدف المرجو منها . ولكن حين نعمل من أجل تحقيق السلام والتقدم في القارة الافريقية والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي يعلى أساس التعاون والتضامن الافريقي ، وان نستخدم مبدأ عدم الانحياز في علاقاتنا الخارجية والداخلية ، فان منظمة الوحدة الافريقية تسهم في تدعيم السلام والأمن الدوليين والتنمية والتعاون بين كل الدول .

ان قوى الاستعمار والعنصرية وهي من قوى الشر لا تزال حتى الآن من أهم المشكلات العاجلة التي تواجه منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية على حد سواء وان النضال ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية والتمييز العنصري في جنوب أفريقيا وفي اماكن أخرى من العالم تدعمه - منذ مدة طويلة - ارادة كل الرجال ذوي النوايا الحسنة . ان المبادرات الكبيرة التي اتخذتها الدول الافريقية الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة . كانت من العناصر الهامة التي سمحت بعرض هذه المشكلة أمام الضمير العالمي . ولكن الحملة ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية ليست مسؤولة افريقيا فحسب بل هي مسؤولة العالم بأسره ، لأن الشرور التي تريد هذه الحملة القضاء عليها تعارض المبادئ الأساسية للميثاق ولحقوق الانسان .

وان التطورات الاستعمارية في جنوب افريقيا والتي أثارته التفجيرات الحكومية في البرتغال يجب أن ينتج عنها تدعيم وتعاطف كل المجتمع الدولي . وان هذه الأحداث قد فتحت المجال أمام التقدم الكبير الذي سوف يتم تحقيقه من أجل تحقيق الأهداف القديمة للمنظمة الدولية ، ألا وهي البحث عن السلام والعدالة والحرية .

وان زعماء البرتغال الحاليين يجب أن يحاولوا بتنهائنا الحارة ان أدركوا مساوية الحرب الاستعمارية ، فاعترفوا باستقلال غينيا بيساو وتعهدوا بمنح الاستقلال لموزمبيق تماما وبطريقة منازمة في حزيران / يونيه ١٩٧٥ و أعلنوا التزامهم بمنح الاستقلال لـانجولا وفي القريب العاجل ، لساوتوي وبرينسيبي وجزر الكاب الأخضر والرأس الأخضر . وان الحكومة البرتغالية قد أوضحت بذلك حكمتها السياسية . وانه لمن دواعي الفخر العائيم لافريقيا - وللمنظمة الأمم المتحدة التي بذلت الكثير من أجل قضايا الحرية والعدالة - أن تكون غينيا بيساو بيننا اليوم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة .

وفي الواقع فان البرتغال قد تخلت عن شيء سبق لها أن خسرتد لكن هذا لن يقلل من سمعتها أو هيبتها . ونحن نهنيء هذه الدولة لأنها تلافت اراقعة المزيد من الدماء .

ان أفريقيا تهنيء حكومة البرتغال الجديدة ، وسوف تشترك في وضع حد للانعزال الدبلوماسي لهذه الدولة . ونحن نلاحظ بقلق تقدم استقلال المستعمرات البرتغالية في افريقيا . ان درجة تقديرنا للبرتغال رهين بتطبيق السياسة الاستقلالية ومنح الاستقلال لجميع الأراضي المستعمرة في افريقيا وهي أنجولا وجزر الرأس الأخضر وساوتومي وبرينسيبي ؛ هناك قوى رجعية قد تحاول أن تقف عجز عثرة في سبيل التقدم الراي الى تحرير الشعوب الأفريقية المعنية . وخلال المرحلة الحرجة ، التي تلت الاستقلال فان الدول الأفريقية الجديدة التي تحررت من السيطرة الاستعمارية تستدعي منا مساعدات مادية وتقنية بل وعسكرية لتدعيم تنميتها الاقتصادية واعادة البناء الوطني .

ويتعين على هذه المنظمة العالمية بلجانها المتخصصة والخاصة بتصفية الاستعمار وتصفية التمييز والفصل العنصري وتلك الخاصة بناميبيا أن تتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية وعليها أن تمنح برنامجا شاملا يأخذ في الاعتبار كل الاحتياجات المتوقعة لهذه الدول . واننا نعتقد انه بهذ الطريقة فحسب سوف تتمكن من ضمان استمرار استقلال هذه الدول المستقلة حديثا وأن نسمح لها بتدعيم استقلالها وتنميتها القومية .

وبعد أن أطلقت هذا التحذير الرسمي ضد كل القوى المعادية التي تحاول النيل من سياسة التفاهم المتبادل والتعاون بين أفريقيا والبرتغال أود أن أعلن باسم منظمة الوحدة الأفريقية أن افريقيا مستعدة لعرض صداقتها وتعاونها مع البرتغال ، والشعب البرتغالي . ان البرتغال لا يجب أن تخشى على أمن او سلامة مواطنيها في أفريقيا فليس من مصلحة الأفريقيين وليس من طبيعتهم الانتقام . ان افريقيا قد أظهرت أكثر من مرة للعالم أجمع أن مستعمرها القدامى يمكنهم أن يعيشوا في سلام ورخاء طالما حافظوا على قوانين البلاد التي يعيشون فيها . ان البرتغاليين لن يكونوا استثناءً وسوف يحتلون بسلام أكبر في أفريقيا بعد أن تتحرر ويحتلون بهذا السلام أكثر مما يحتلون به في أفريقيا المستعمرة . واننا نحن الأفريقيين قد عانينا طوال سنوات من التمييز العنصري والعنصرية واننا لا زلنا نعارض هذه السياسات العنصرية .

ان الاحداث الحالية في أفريقيا قد أكدت مدى فاعلية النضال المسلح الذي تمارسه حركات التحرر الأفريقية ضد السيطرة الاستعمارية والعنصرية . فحينما رفض الاستعماريون والعنصريون مطالبنا

في حركاتنا السلمية لمبقا لما ورد في اعلان لوزاكا فان افريقيا قد أدركت أن النضال المسلح هو الطريق الوحيد أمام الشعوب الافريقية الضالومة حتى تتحرر من نير الاستعمار والسيطرة العنصرية. وفي ظل هذه الروح نجد أن مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في مدينة الرباط في عام ١٩٧٢ قد وافق على اعلان مقديشيو التاريخي .

ان التطورات الحالية في افريقيا قد أكدت مدى أهمية وفاعلية الحملة التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة ضد الاستعمار والتفرقة العنصرية . ان هذه الحملة قد أشمرت في المجتمع الدولي العديد من الدعم المعنوي والمادي لحركات التحرر التي استمدت من هنا الشجاعة والتأييد لاستمرار النضال ان ادركت انها لا تتف وحدها . وأتينا نود أن نعرب هنا عن شكرنا العميق وتقديرنا البالغ للدول الاشتراكية والدول الاسكندنافية ودول العالم الثالث على هذا الموقف البناء وتدعيمها لقضية التحرر الأفريقي .

ان منظمة الوحدة الأفريقية يمكن أن تشعر بفخر خاص للدور الذي لعبه أفرادها الأعضاء في الأمم المتحدة في مجال الاعتراف بالطابع الشرعي لحركات التحرر وان جعلت من هذه المنظمة مصدرا لمساعدة هذه التحركات .

ونأمل أن تكون هذه الدروس قد فهمها هؤلاء الذين اساءوا تقدير فاعلية حركات التحرر وحاولوا التشكيك في الجلسة الدولية قرارات الأمم المتحدة التي لا يوجد قوة ملزمة لتنفيذها . وان هذه الدروس يجب أن تستوعبها نظام الحكم العنصري التي لا تزال تمارس سياستها بل وتحاول القضاء على التقدم الذي أحرز في مجال تصفية الاستعمار .

اننا يجب أن نستخدم السد واغص الحالية من أجل تدعيم الحملة التي سوف تقضي على عليات الاستعمار كما تمنع حدا للسياسات غير الانسانية ألا وهي سياسات الفصل العنصري . وان على الأمم المتحدة أن تواصل فضح سياسة جنوب افريقيا في جنوب أفريقيا وتوضيح الحكومات والشركات التي تمارس سياسات أو نشاط في ناميبيا وتنتهك بذلك ما أقرته محكمة العدل الدولية وما أقرته قرارات منلثمة الأمم المتحدة .

فليس ثمة في شك في مدى المهمة الملقاة على عاتقنا والتي يجب اتمامها في جنوب أفريقيا وكما في حالة زيمبابوي نجد أن الممثلين السياسيين للشعب في السجون أو مطرودين من البلاد .

أو أخذتهم نأام الحكم الدكتاتورية التي تزيد من ممارسة سياسة الفصل العنصري . بينما نجد أن الحكومات البريطانية التي توالى أيا كانت ميولها السياسية لم تعترف بالتزاماتها السياسية والمعنوية والشرعية لوضع حد للمأساة التي تدور في جنوب أفريقيا .

ان التصاعد الخطير في اجراءات القمع التي تتخذ ضد شعب ناميبيا يجب أن تشغل بصفتة خاصة منظمة الأمم المتحدة ان تعتبر من المسؤوليات الخاصة الملقاة على عاتقها . وهنا مجال آخر يجب أن تزيد فيه المساعدات المقدمة لحركات التحرر التي تمثل الشعب المظلوم في ناميبيا ، كما يجب بدأ حملة عالمية لاعلام الرأي العام العالمي بهذا الموضوع . وفي هذا الصدد يجب لفت الانتباه الى المصالح المالية وغيرها من المصالح التي تؤيد نأام الحكم غيرالشرعية في جنوب افريقيا حتى يمكن استثمار المصادر والثروات الطبيعية في هذا البلد .

اننا نعتقد أن الوقت قد حان لاتخاذ اجراءات ملموسة وجذرية من جانب هذه المنظمة العالمية ضد نظام الحكم العنصرية في بريتوريا و سالزبورى وأن وجود نظام حكم جنوب أفريقيا ضمن هذه المنظمة ليس له ما يبرره بل ويعد سبة في جبين هذه المنظمة العالمية الرفيعة .

وايسرنا أن نعلم أن لجنة وثائق التفويض في هذه الدورة قد اتخذت قرارا تاريخيا يرفض وثائق التفويض الخاصة بنظام الحكم العنصرى في جنوب أفريقيا . وان هذا القرار يعكس النضوج السياسى الكبير الذى وصل اليه أعضاء هذه المنظمة . واننا نشق فى أن مجلس الأمن سوف يقبله لانه يعكس موافقة هذه الجمعية العامة على ذلك .

ولذلك فانى أدعو كل الدول الأعضاء فى هذه المنظمة العالمية لتأييد النداء الخاص بطرد نظام الحكم العنصرى لجنوب أفريقيا من منظمة الأمم المتحدة . هذا هو الاجراء الوحيد العاقل الذى يمكن الموافقة عليه نارا للرفض المتكرر الذى أظهرته حكومة جنوب أفريقيا لاحترام قرارات الأمم المتحدة ، وان هذا الاجراء يجب أن تتبعه عقوبات اقتصادية والتشديد من عطية عدم ارسال الأسلحة لجنوب أفريقيا .

واننا نطالب القوى الغربية بصفة خاصة باستخدام نفوذها لعث نظام الحكم العنصرى فى سالزبورى و بريتوريا لكى تقبل تطبيق قرارات الأمم المتحدة العادلة . واننا نؤمن بانه بدون المساعدة المادية والاقتصادية التى تقدمها هذه القوى الغربية ، فان نظام الحكم العنصرية فى جنوب أفريقيا سوف تستمع الى صوت العقل .

اننى أنتهز هذه الفرصة لكى أشير الى بلاد أخرى يرفض منحها حق الحرية وتقرير المصير . وأعنى بذلك الصحراء الأسبانية وسيشيلز والصومال الفرنسى هذه الأراضي التى ترح تحت نيران استعمار القوى الكبرى لقيمتها الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية الكبرى . ان كلا من منظمة الوحدة الافريقية وهذا الكيان الدولى قد طالبا منذ زمن طويل باستقلال هذه الاراضى بلا قيود أو شرط . وتأمل منظمة الوحدة الافريقية فى أن هذه الجمعية العامة سوف تزيد خلال هذه الدورة من جهودها ومن ضغوطها حتى تتمكن هذه الشعوب من التمتع بحق تقرير المصير .

وقبل أن أنتهى من ملاحظاتي الخاصة بالنضال الافريقى التحررى ، اسمحوا لى أن أقول بضع كلمات بشأن المناطق الأخرى فى العالم الثالث التى تعاني من السيطرة الامبريالية . ان قضية

القوى التقدمية التي تبحث عن العدالة وعن الحرية ونضالها ضد قوى الشهر الامبريالية، والاستعمار والاستعمار الجديد انما تعكس التطورات العالمية المعاصرة . ان الاتجاهات في الأحداث الدولية تؤكد أن نضال الشعوب من أجل استقلالها تمثل قوة لا يمكن وقفها أو اخضاعها بأي حال من الأحوال . واننا نلاحظ باعجاب شديد الانتصارات المتتالية التي أحرزتها حركات التحرر والقوى التقدمية في أماكن عديدة من العالم لضمان حريتها وكرامتها الانسانية . ولا شك أنه يتعين على هذه المنظمة العالمية أن تؤيد كل الشعوب المطالومة في نضالها العادل من أجل تحقيق تطلعاتها الانسانية العادلة .

وفي هذا الصدد فاننا نطالب بانسحاب كل القوى الأجنبية المرابطة في جنوب كوريا وفي الهند الصينية وبصفة خاصة في فيتنام وفي كمبوديا ونطالب بجعل هذه الشعوب تعيش في سلام لتحديد مستقبلها السياسي دون أي تدخل أجنبي أو ضغوط خارجية . ان حق تقرير المصير يعتبر من المبادئ الأساسية وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من المبادئ التي وردت في ميثاق الأمم المتحدة ويجب أن تتبع هذين المبدأين بدقة ويجب أن نحققهما في علاقاتنا مع الدول ، وبين الدول .

هناك موضوع آخر يثير انشغالنا في الوقت الحالي ، ألا وهو أزمة الشرق الأوسط . ان الموقف في الشرق الأوسط له أهمية خاصة بالنسبة لمنظمة الوحدة الأفريقية ان هذا الموقف يعني بصفة خاصة جمهورية مصر العربية التي تعد من الأعضاء المؤسسين لهذه المنظمة ، قد بذلت كل الجهود الممكنة لاقناع السلطات الاسرائيلية على أمل أن تغير موقفها السلبي التعتنت وأن تحترم قرارات الأمم المتحدة التي تطالب اسراييل بالجلاء عن الاراضي العربية التي احتلتها بطريقة غير شرعية واعادة حقوق الشعب الفلسطيني . بيد أن اسراييل تسد آذانها عن هذه النداءات ، ولذلك فان اغلب الدول والاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية قد قاطعت علاقاتها الدبلوماسية مع اسراييل . ولكن اسراييل بدعم من بعض القوى وتواصلت معها للرأي العام العالمي والضمير العالمي ولا تلقى عقابا . ان فصل القوات العربية والاسرائيلية على الجبهتين المصرية والسورية لا يعتبر سبباً يدفعنا الى الارتياح ان الوضع في الشرق الاوسط سوف يئلب متفجراً طالما ظلت اسراييل في احتلالها غير المشروع للأراضي العربية وطالما تجاهلت حقوق الشعب الفلسطيني وطالما ظلت

القدس بين أيدي إسرائيل. ان احتلال إسرائيل لغير الشرعي للأراضي العربية يدعمه نشاطها في انشاء المستعمرات الاسرائيلية في مرتفعات الجولان وفي الضفة الغربية لنهر الأردن وفي قطاع غزة وفي شبه جزيرة سيناء. ان إسرائيل تواصل سياسة توسعية ، ولذلك قد أنشأت وأقامت المستعمرات الاسرائيلية في الاراضي العربية منذ عام ١٩٦٧ وان إسرائيل لاتخفي نواياها في ضم القدس وفي تعديل الطابع الديموغرافي العربي لهذه المدينة .

ولكن هذا لا يضع نهاية لهذه الأحداث المأسوية . ان إسرائيل تمارس استعمال الاعمال العدوانية ضد الدول المستقلة العربية المجاورة . فكثيرا ما تتسلل الى الاراضي اللبنانية وتنتهك بذلك سيادة ووحدة أراضي هذه الدولة . كما أنها تقصف السكان المدنيين في لبنان ، ويعد ذلك كله مثالا على استعداد إسرائيل للخروج على القانون الدولي والسلوك المتمدين بين الدول .

واننا حين نضع المشكلة الفلسطينية كبند مستقل في جدول أعمالنا فاننا بذلك نضع مشكلة الشرق الأوسط في المارها الصحيح وهذا يعكس مدى حكمة هذه المنظمة العالمية التي وضعت يدها على قلب المشكلة . ان الظلم الذي وقع على الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ربع قرن مضى يعهد ملحمة مأسوية لا يمكن وصفها بأى حال من الأحوال . فاذا كان هناك جريمة ضد الانسانية يمكن أن نقارنها بجرائم النازية والتمييز العنصري ، فان مشكلة فلسطين تعد مثلا بارزا في هذا الصدد . ان ما يزيد من حدة هذه المشكلة هو أن أهم أبطال هذه المجازر الدموية هم الذين كانوا ضحايا النازية .

ان منظمة الوحدة الأفريقية قد اعترفت منذ مدة طويلة بأن مشكلة الشعب الفلسطيني مشكلة تستدعي انتباها خاصا ولذلك فان منظمة التحرير الفلسطينية قد حصلت على حق التواجد في هذه المنظمة بصفتها مراقبا .

وحيال كل هذه المشاكل التي ستترتب عليها آثار بالنسبة لشعوب كل هذه المنطقة فاننا لانستطيع أن نخفي رؤوسنا كالنعام . وعلينا أن نعترف بالطابع الحتمي لاقامة دولة فلسطينية . واذ ما وافقت كل الأطراف المعنية على ذلك ، بما في ذلك المنظمة العالمية ، فاننا نأمل في اقامة السلام في هذا المكان من العالم

ان التزامنا الافريقي في تأييده للنضال العربي يعتبر هذا الموضوع موضوع مبدأ. وان هذا دليلا واضحاً على تصميم الدول الأعضاء في منامة الوحدة الافريقية على تأييد الشعوب التي تنازلت عن أجل أرضها ومن أجل حريتها وكرامتها واثباتها واثبات أي عضو في هذه المنظمة الاقليمية التي تحتل أراضيها بطريقة عسكرية وان هذا يعد من المبادئ الأساسية لمبادئ السلام والأمن الدوليين . .

ان حرب تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٣ المؤخرة في الشرق الاوسط لم تمنح الشعب العربي البطل انتصاراً وبصفة خاصة لشعوب سوريا ومصر فقط ، ولكنها دعت التزامنا والصدقة بين أفريقيا والشعوب العربية في نضالها العادل ضد الامبريالية والعنصرية والمهيونية. أن أساس التعاون الافريقي العربي يكمن في العمل سوياً على ايجاد أهداف مشتركة تجمع بين الشعوب الافريقية والشعوب العربية في التزامها من أجل التوصل الى تحرير أراضيها والاسراع بنموها الاقتصادي .

ان أوامر الصداقة التي تربط بين الشعبين كانت دائماً أوامر صداقة مستمرة . وان أفريقيا والعالم العربي ترتبط بالعديد من التجارب المتشابهة . وهما يلتزمان تجاه نفس المبادئ ونفس المثل العليا ولديها عدو واحد يهدد الحرية والسلام والعدالة . هناك علاقة خاصة بين منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تقوم على أساس المبادئ المشتركة . وعلينا هنا أن نوضح أن المنامتين يعتبران اكتمالا لمنامة الأمم المتحدة ويعملان من أجل تطوير مبادئ السلام والعدل الدوليين والتعاون الذي ينص عليه ميثاق منظمة الأمم المتحدة .

ان الأحداث الدامية التي وقعت في قبرص تعد مصدراً لقلق هذه المنظمة العالمية . وجدير بالذكر في هذا الصدد أننا سوف نتحدث عن المشكلة الأساسية التي انبثقت منها مشكلة قبرص . واننا نعتقد ان كل الاطراف المعنية يجب أن تجتمع تحت رعاية الأمم المتحدة حتى تبحث سوياً عن الوسائل التي تؤدي الى التسوية المناسبة . ان اعادة السلام والاستقرار الى هذه الجزيرة لا يمكن أن يتم الا اذا قرر الشعب القبرصي وحده سياسته .

أما فيما يتعلق بالمناخ الدولي فاننا نعلن اعتباطنا بالجهود التي يبذلها الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة للحد من التوتر والقضاء على منابع الخلافات وذلك لمصلحة السلام

والأمن العالميين . لقد تتبعنا باهتمام متزايد الخطوات التي قطعتها الدولتين الأعظم للحد من قدر الامكان من تهديدات الحرب الباردة ومن أجل اعادة العلاقات التي درجة طبيعية وذلك خطوة نحو السلام والتعاون . وقد لاحظنا برضاء بالغ الأحداث التي وقعت في المجال الدولي ألا وهي اعادة حقوق الصين في الأمم المتحدة والموافقة على وجود دولتين في ألمانيا ، ألمانيا الشرقية مو ألمانيا الغربية واجتماع القمة الذي عقد بين الشرق والغرب . وكذلك عقد الاجتماع الخاص بالأمن والتعاون الإروبي .

واننا ان نهنيء أنفسنا على التقدم الذي احرز في مجال الانفراج بين الشرق والغرب فاننا نشعر بأن الأحداث الدامية التي تقع في العديد من العالم تتهددنا جميعا . ويجب أن نشير في هذا الصدد أن انجاز السلام في العالم الصناعي وحده لا يعني حتما السلام العالمي وان وجود السلام في هذه المنطقة لا يعني وجود السلام في العالم كله .

انني واثق من أن هذه الجمعية تدرك تماما الاحداث الخطيرة التي تقع في المحيط الهندي حيث أشتدت قواعد لحلف شمال الاطلسي مما يعد تهديدا مباشرا لأمن وسلام أفريقيا وبصفة خاصة للدول المتاخمة للمحيط الهندي . ان المحيط الهندي يجب أن يظل كما كان دائما في الماضي منطقة سلام خالية من كل احتمال للمواجهات بين الدول الكبرى . ومن ثم فاننا ندعو كل القوى التي لها قواعد استراتيجية في المحيط الهندي وفي غيره من الاماكن التي القضاء على هذه القواعد وذلك لمصلحة الأمن والسلام العالميين .

واننا ان نتحدث عن دور منظمة الأمم المتحدة وعملها يجب أن نبرز هنا احتياجنا الى اعادة النظم في النظم الاساسية للمؤسسات التي نص عليها الميثاق . ان منظمة الأمم المتحدة لا يمكن أن تنال مجرد منظمة ساكنة أو جامدة وبالتالي فاننا يجب أن نعيد للنظر في تنظيمها الحالي وأن نعالج الضعف الذي يعتريها وأن نزيد من اختصاصاتها كما أن منظماتها الأساسية يجب أن تصبح اكثر تمثيلا حتى تتماشى مع التغيرات الانسانية . ان الدور الذي تلعبه منظماتنا في البحث عن السلام والتقدم يدعونا الى اتخاذ اجراءات جديدة والى التحلي بارادة صارمة حتى نعالج المشاكل الدولية الملحة والعاجلة . وعلينا في الوقت الحالي أن تكون لدينا منظمة دولية لديها سلطات واسعة وكافية لتحقيق الأهداف التي ننادي بها .

وفي هذا الصدد نجد أن الدول الكبرى لديها دور هائل يجب أن تلعبه . فبدلاً من أن تلعب دورها ، كل منفردة ، فإنه من الأفضل أن تؤيد منظمة الأمم المتحدة وأن تتعاون معها في عملياتها من أجل المحافظة على السلام . ان هذا يعد اسهاما كبيرا من جانب المنظمة للقيام بهذه الاعمال بطريقة اكثر فاعلية .

وبالرغم من كل الحدود القانونية والقضائية فان منظمة الامم المتحدة في العديد من المناسبات قد اوضحت قدرتها على حل العديد من المشاكل الدولية الكبرى . ان هذه الاختصاصات وهذه القوة التي اثبتتها في مجال المحافظة على السلام لا يجب أن يستهان بها . ان أملنا الوحيد من أجل البقاء في هذا العالم يكمن في هذه المنظمة . ومن ثم فانني واثق تماما من أن الأمم المتحدة سوف تكون مصدرا كبيرا للسلام والتقدم والرخاء للانسانية جمعاء .

واسمحوا لي أن أقول الآن بضع كلمات عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبرى القائمة اليوم ، ليس فقط بالنسبة للدول الافريقية ، ولكن أيضا بالنسبة لأغلب الدول النامية . ان القرارات الهامة والتاريخية التي تمت الموافقة عليها خلال الدورة الخاصة السادسة للجمعية العامة بشأن المواد الأولية والتنمية ، والتي عقدت بناء على مبادرة من الرئيس هواري بومدين رئيس دولة الجزائر قد سمحت بوضع الأسس العادلة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد والتعاون الاقتصادي المستقبل . واننا نأمل في أن تنفذ هذه القرارات .

ان الطريق نحو التحول الاجتماعي طويل وخطير بالتناقضات التي تقف أمام التنمية الحقيقية وهي عراقيل تجيء من الخارج ومن الداخل على حد سواء . ان الدول المتقدمة لاتهتم بالمشاكلها الداخلية بيد أن الموقف قد غدا أكثر صعوبة وأكثر تعقدا نظرا لطبيعة بعض العوامل الخارجية التي تخرج عن سيطرة الدول النامية وهي التضخم والتجارة الدولية والازمات المالية ، والحزازات التي تحملها الدول الغنية تجاه مشاكل الدول الفقيرة والعدوان وعدم الأمن . أن ادراك العالم لهذه المشاكل قد ازداد خاصة بعد ادراك الدول النامية لمصدر هذه المشاكل . وهذا يعد انجازا عظيما . وطالما أمكن وضع التشخيص الحقيقي فإنه يصبح من السهل تحديد العلاج الأكثر فاعلية .

ان التحولات الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية تعد من مسؤولية هذه الدول ولا يمكن تفويض الآخرين بها . ان نقل الموارد من الدول المتقدمة الى الدول النامية يعد تدعيما للجهود الوطنية . ولكن الاستقلال والسيادة الذاتية في المجال الاقتصادي سوف يمكن الدول النامية من أن تسيطر على مصيرها وتسيره كما تريد . هذا ويجب اعطاء التنمية الزراعية والصناعية والانسانية في هذه البلاد الاولوية الاولى في تدعيم الاقتصاد الوطني . وللغرض على تبعية هذه الدول تجاه الدول المتقدمة فيما يتعلق بالاسواق والتكنولوجيا والايدي العاملة .

ان الموقف الاقتصادي غير المناسب للدول النامية يعد نتيجة للمركز غير العادل الذي وضعهم فيه التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل .

ان الدول النامية تنتج المواد الاولية وأسعار هذه المواد الاولية في الاسواق الدولية قد انخفضت بالنسبة لاسعار المواد المصنعة . بل ونجد اليوم أن هناك ازدياد لا مثيل له في أسعار كل المواد الغذائية وأن هذه الزيادة تزيد كثيرا عن الزيادة في أسعار المواد الاولية . كما أن شروط التجارة بين الدول النامية قد تدهورت الى أقصى حد .

ان هذا الموقف لا يمكن ان يستمر وانما لم نضع نظاما دوليا لحل هذه المشكلة فانها سوف تزداد تفاقم . اننا لا نستطيع أن نحل هذه المشكلة الا باتخاذ اجراءات يتم التشاور عليها بين جميع الدول ومن المنطقي ان ان تنشئ الدول النامية اتحادات للدول المنتجة للمواد الاولية وأن تطالب بأسعار عادلة لثرواتها حتى تتحقق المساواة في العلاقات الاقتصادية بين الدول .

اننا حين ننشئ نظاما اقتصاديا دوليا فان الوسائل المتبعة لنقل وتوزيع الموارد والثروات يجب أن تتعدل حتى تتماشى مع المصالح الحقيقية للدول النامية ويتعين على الدول المتقدمة من الناحية المعنوية ، بل ومن مصلحتها الخاصة أن تشترك في تنمية الدول النامية . وحتى تكون هذه المشاركة كبيرة ولها دلالة فان نقل الموارد يجب أن يتمشى مع حجم التجارة وشروط مناسبة وان المساعدات لا يجب ان تكون مشروطة بالمساعدات العسكرية ويجب أن تكون مساعدات بلا قيد أو شرط . ومن المناسب ايضا أن نولي اهتماما أكبر بنقل الموارد حيث تكون الحاجة اليها أشد ، وانني أفكر هنا للدول الأقل تقدما وسط الدول النامية أو للدول التي مانصت عليها النكبات الطبيعية ، وأعني بها منطقة الساحل وبعض دول شرق أفريقيا وكذلك بنجلاديش وهندوراس .

وهناك مشكلة أساسية أخرى ألا وهي مشكلة التضخم. ان هذه الظاهرة قد برزت فـسـى الدول الرأسمالية المتقدمة بصفة خاصة ونقلت الى الدول النامية . وان سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات والصراع من أجل الحصول على الأسواق وفرص المواد الأولية والاستثمار فـسـى الدول النامية ، تعرقل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي في دول العالم الثالث . وزادت من وجود اتجاهات تضخمية في العالم أجمع ، تحرم الدول النامية من ثرواتها الحقيقية . لقد قيل أن الدول المنتجة للبتترول هي السبب في التضخم العالي ولكن هذه ليست الا مناورة لتقسيم الدول النامية والحد من المكاسب التي حققتها هذه الدول اذا كان علينا ان نتمسك بأشياء أساسية فعلينا أن ندرس بطريقة متعمقة الاستغلال الرأسمالي وبصفة خاصة استغلال الشركات البترولية الاحتكارية . وحتى نقسم العمل بطريقة أفضل فاننا لانريد العسكرية في الخارج ولكن نريد وضع نظام حقيقي للنقد الدولي .

هناك مشكلة كبيرة تواجه جهود الدول النامية ، ألا وهي الحدود التي تفرضها سياسة الأسواق وعدم وجود أسواق مشتركة حقيقية على المستويات الإقليمية وكخطوة أولى نحو النمو والتطوير هي دفع الاجزاء التي فرضت على الدول الإفريقية في مجال المواصلات السلكية واللاسلكية والخطوط الجوية والخدمات البريدية والنقل وغيرها . يجب القضاء على كل هذه العقبات . يجب أن نعمل بسرعة في هذا الاتجاه .

هناك مهمة عاجلة وطحة من جانب المجتمع الدولي ، ألا وهي الاهتمام بنتائج الجفاف الذي لحق بالدول في العالم أجمع، والتي كانت من الكوارث التي لحقت بدول الساحل واثيوبيا . ان الدول الإفريقية تشعر بالشكر للمساعدات الكريمة التي قدمتها العديد من الدول والمنظمات الدولية . ان كل المؤشرات تدل على أن الجفاف قد أصبح من الظواهر المستمرة وذلك فـسـى حال الاوضاع المناخية العالمية ومن الضروري استمرار دراسة هذه الظاهرة بواسطة الهيئات الإقليمية الدولية وأن نضع برنامج على أساس دائم ومستمر للتغلب على هذه الآفة .

بالرغم من التطور الايجابي الذي حدث في أفريقيا في تطورات العلاقة الدولية في العالم أجمع فان المشاكل الصعبة الشائكة المتعلقة بالمستقبل تعد تحدياً خطيراً لهذه المنظمة الدولية . اننا نعيش في عالم مقسم بين دول غنية ودول غير غنية ، نعيش في عالم يسوده الامبريالية والاستعمار

والاستعمار الحديث ، ولا تزال هناك عنصرية في العديد من أجزاء العالم . وهذا العالم تهدده دائما نشوب حرب نووية ، وهو عالم تحكمه النظم الاقتصادية غير العادلة واننى أؤمن تماما بأنه مامن أحد منا يبنى الأوهام بشأن مدى هذه المشكلات .

واننا حين ندرس هذه المشكلات الملحة يجب ان نتعاون ، وأن نبدي التفهم تجاه الدول سواء على المستوى الاقليمي أو على المستويات الدولية . وعلى كل الدول و الدول الكبرى بصفة خاصة الايمان بمنظمة الامم المتحدة بصفتها أداة للمحافظة على السلام ، وبذلك نزيد من قوتها وفعاليتها . ان فى هذا العالم المتشابك المصالح يجب أن تكون هناك وسيلة مشتركة لحل المشاكل الدولية . وان منظمة الوحدة الأفريقية سوف تستمر فى تقديم اسهاماتها لهذه المنظمة العالمية الهامة وذلك بتشجيع دورها العالمي وزيادة فعاليتها .

وقبل أن أنهى كلمتى ، أود باسم منظمة الوحدة الأفريقية وباسمى الخاص كرئيس لدولة الصومال أن أشيد بصفة خاصة بالسيد سكرتير عام منظمة الأمم المتحدة المستمر كورت فالدهايم ، على هذا العمل البناء المخلص الذى يقوم به فى إطار هذه المنظمة . فمنذ توليه منصب السكرتير العام مارس جهودا مهمة من أجل قضية السلام والعدل والحرية . واننى اشكره وأقدم تهنئتى الحارة له وللتعاونين معه .

اننى أؤمن تماما بأن الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة سوف ينبثق عنها الحلول المناسبة لأهم المشاكل الدولية التى تواجهنا وبذلك تحقق آمال وأهداف الانسانية جميعا . وأتمنى أن تكفل أعمالكم بالنجاح وأشكركم لاتاحتكم هذه الفرصة لى حتى أتحدث اليكم .

(رفعت الجلسة الساعة ٠٠/١٣)